

Distr.: General
9 May 2008
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملا بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧)، الذي طلب فيه المجلس إليّ أن أقدم إليه تقريراً كل ٣٠ يوماً عن حالة الترتيبات المالية واللوجستية والإدارية بخصوص العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وعن مدى ما أحرزته العملية المختلطة من تقدم نحو العمل بكامل قدرتها التشغيلية. ويغطي التقرير التطورات الهامة التي حصلت خلال شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٨، بما في ذلك الحالة الأمنية والإنسانية في دارفور. كما يقدم آخر المستجدات فيما يتعلق بالعملية السياسية في دارفور.

ثانيا - الحالة الأمنية

٢ - ظلت الحالة الأمنية في جميع أنحاء دارفور متقلبة للغاية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وحدثت مصادمات شديدة بين حركات التمرد والقوات الحكومية، وكذا الفصائل المسلحة لحركات التمرد، وبخاصة في ولايتي غرب وجنوب دارفور. ولا تزال أعمال اللصوصية تطال موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني وعمليات الأمم المتحدة الإنسانية والعمليات الإنسانية الأخرى.

٣ - واستمر التوتر على الحدود التشادية - السودانية حيث اندلع قتال ضار خلال ليلة ٣١ آذار/مارس بعد أن تسللت جماعات من المعارضة المسلحة التشادية، حسب التقارير، إلى الأراضي التشادية وشنّت هجوماً على قوات نظامية تشادية في أدري. ونتيجة لذلك، تعين إجلاء ٢٠ موظفاً من موظفي المنظمات غير الحكومية الدولية من بيضا (٩٠ كلم جنوب الجينية). ونقل نحو ٤٠ مصاباً من أفراد المعارضة المسلحة التشادية إلى الجينية لتلقي العلاج الطبي.



- ٤ - واستمرت المصادمات على الحدود التشادية - السودانية في ١٢ نيسان/أبريل إذ هاجمت حركة العدل والمساواة مركزا للقوات المسلحة السودانية في كوش كوش (١٥ كلم شمال غرب صليعة). وردت القوات المسلحة السودانية بشن هجمات جوية وقصف مواقع للحركة قرب صليعة. وأدت الهجمات إلى مقتل ٦٢ مدنيا.
- ٥ - وفي ١٢ نيسان/أبريل أيضا، شنت حركة/جيش تحرير السودان - جناح عبد الواحد هجوما مسلحا على القوات المسلحة السودانية في منطقة كاس جنوب جبل مرة، وتشير التقارير إلى مقتل ١٧ من ضباط شرطة الحكومة السودانية. وفي ١٦ نيسان/أبريل، اشتبكت حركة/جيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي وحركة/جيش تحرير السودان - فصيل الإرادة الحرة شرق نيالا، مما أدى حسبما أشارت إليه التقارير إلى مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة ثلاثة آخرين.
- ٦ - وتواصل القتال على المواشي بين قبيلة سلامات وقبيلة الهبانية في جنوب دارفور. وخلال إحدى المصادمات، في ١٧ نيسان/أبريل، اشتبكت عدة مئات من أفراد قبيلة الهبانية على ظهر خيول وعلى متن مركبات عددها ٣١ مركبة مع أفراد قبيلة سلامات، مما أدى إلى مقتل ٣١ وإصابة ٦٣ من أبناء قبيلة الهبانية. وأشارت التقارير إلى مقتل ستة وجرح واحد من أبناء قبيلة سلامات.
- ٧ - وخلال النصف الأول من الفترة المشمولة بالتقرير، شهدت الفاشر توترا شديدا بين القوات المسلحة السودانية والمليشيا المتحالفة مع الحكومة، ويعزى ذلك، حسب التقارير، إلى أن الحكومة لم تدفع للمليشيا الأجور التي تنتظرها. وتعرضت سوق الفاشر للنهب على أيدي المليشيا في ٦ نيسان/أبريل، مما أدى إلى مقتل أحد المدنيين وإصابة خمسة آخرين.
- ٨ - وفي ٢٩ نيسان/أبريل، ومنطقة الهاشم وحلس الخاضعة لسيطرة حركة/جيش تحرير السودان شمال كتم في شمال دارفور، قتلت امرأة ودمرت ممتلكات وقضي على مواش خلال هجمات جوية شنتها القوات المسلحة السودانية وأعمال قتال بين القوات الحكومية وقوات المتمردين.
- ٩ - وفي ٢ أيار/مايو، وبعد هجمات جوية شنتها القوات المسلحة السودانية في اليوم السابق على قرية أم سدر في شمال دارفور، نجحت العملية المختلطة في نقل ثمانية أشخاص أصيبوا في الهجوم الذي أدى أيضا إلى مقتل رجلين. وتم الإجماع بناء على طلب المنظمات الإنسانية وبالتنسيق مع السلطات السودانية. وبادرت العملية المختلطة بإجراء تحقيق على الأرض، وواصلت قوات حفظ السلام رصد الوضع.

١٠ - واستمرت عمليات القصف الجوي في ٤ أيار/مايو بشمال دارفور. وقتل ثلاثة أشخاص وأصيب واحد بجروح خطيرة عندما قصفت طائرة مجهولة الهوية قريتي عين بشار وحطان. وفي اليوم ذاته، قصفت طائرة مجهولة الهوية قرية شقيق كارو (التي تقع على مسافة ٥٠ كيلومترا تقريبا شمال شرق أم بارو)، مما أدى إلى مقتل ١٢ شخصا وإصابة ٢٧ آخرين. وفي ٥ أيار/مايو، قوبلت العملية المختلطة برفض الحكومة السماح لها بإجلاء المدنيين المصابين من قرية شقيق كارو.

١١ - ونتيجة للمصادمات العنيفة التي شهدتها جميع ولايات دارفور الثلاث حتى الآن هذا العام، اضطر أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ مدني إلى الهروب من منازلهم، وليست هذه هي المرة الأولى بالنسبة للعديد منهم. وعانت مخيمات المشردين داخليا في دارفور، التي تجاوز العديد منها بالفعل طاقتها من حيث حجم ومدى توافر الخدمات الأساسية، عانت الأمرين لاستيعاب القادمين الجدد. وفي أثناء ذلك، أدى اندلاع أعمال العنف خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى زيادة عزل المناطق الريفية عن الأسواق أو المساعدة الغوثية. ورغم قصارى الجهود التي بذلتها الوكالات الإنسانية للحفاظ على مستويات المساعدة، أدت الأوضاع الأمنية في دارفور، بما في ذلك تزايد أعمال اللصوصية، إلى الحد من وصول المساعدات الإنسانية وتدنّي جودة الخدمات المقدمة، وكانت لذلك آثار خطيرة على صحة ورفاه الفئات الضعيفة.

١٢ - وما زالت الدوائر الإنسانية نفسها عرضة للعنف. فمنذ بداية هذه السنة، لقي ستة من الموظفين العاملين في مجال تقديم المعونة مصرعهم وخطفت ١٠٦ مركبات. وتعين على برنامج الأغذية العالمي خفض حصص الإعاشة بحيث أصبح عدد المستفيدين منها يزيد قليلا على ثلاثة ملايين مستفيد في وقت بلغ فيه سوء التغذية مستويات غير مقبولة في عدة أماكن بالمنطقة.

ثالثا - قوام العملية المختلطة

١٣ - في ١٧ نيسان/أبريل، كان القوام الإجمالي للأفراد النظاميين في العملية المختلطة ٧٠١٩ جنديا، و ٢٧٤ ضابطا من ضباط الأركان العسكريين، و ١٤٦ مراقبا عسكريا، و ١٥٥١ ضابط شرطة، ووحدة شرطة مشكلة تتألف من ١٤٠ فردا.

١٤ - وتبلغ حاليا الوظائف المدنية التي تم تعيين أفراد فيها ١٤٧٤ وظيفة من أصل ٥٥٦٩ وظيفة مأذونا بها، أو ٢٦ في المائة من القدرة الكاملة. وهناك ٤٦٠ موظفا دوليا أرسلوا حاليا إلى المنطقة، و ٨٨٠ موظفا وطنيا، و ١٣٤ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، تستعين العملية المختلطة بخدمات ١٧٠٠ من فرادى المتعاقدين.

رابعاً - نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

١٥ - لا تزال الصعوبات اللوجستية الكبيرة وانعدام الأمن تعيق التحضيرات لنشر قوات إضافية ووحدات شرطة مشككة في دارفور. وخلال الفترة قيد الاستعراض، وصلت إلى السودان معدات عدة وحدات عسكرية ووحدات شرطة مشككة مخصصة للعملية المختلطة. غير أن التأخر في تخليص الشحنات في بورسودان، وأعمال اللصوصية على طول طرق القوافل، وعدم كفاية معدات مناولة المواد، ونقص قدرة السوق المحلية على تلبية احتياجات العملية المختلطة لنقل الشحنات حدث بشدة من حركة الشحن والموظفين في اتجاه منطقة العملية المختلطة وفي أنحاء هذه المنطقة. ويستغرق نقل المعدات برا من بورسودان إلى دارفور، أي قطع قرابة ٤٠٠ ميل، سبعة أسابيع في المتوسط.

١٦ - ونقلت معدات المفزة المتقدمة لكتيبة المشاة المصرية الأولى حوا إلى دارفور في ١٥ آذار مارس وهي في طريقها إلى قاعدتها في شمال دارفور. وبدأ نقل معدات المفزة المتقدمة لكتيبة المشاة الإثيوبية الأولى في ٢ نيسان/أبريل ويتوقع أن تصل المعدات إلى دارفور بحلول منتصف أيار/مايو. وستبدأ المفزة المتقدمة لكتيبة المشاة الإثيوبية في الانتشار في أيار/مايو، ومن المقرر أن يبدأ القسم الأكبر في الانتشار في حزيران/يونيه. ولا تزال معدات وحدة الشرطة المشككة النيبالية التي وصلت إلى بورسودان في ١٨ شباط/فبراير في طريقها إلى نيالا. ووصلت معدات وحدة الشرطة المشككة الإندونيسية إلى بورسودان في ٢٥ نيسان/أبريل لكن الجمارك لم تفرج عنها بعد.

١٧ - وفي حين توجد المفزة المتقدمة لوحدة المهندسين الصينية على الأرض منذ عدة أشهر، فإن القسم الأكبر من الوحدة لا يمكنه أن ينتشر إلا عند الانتهاء من نقل معداتها من بورسودان إلى دارفور. وهناك الآن نحو ٧٥ في المائة من هذه المعدات في طريقها إلى دارفور، لكن ٢٥ في المائة منها لا تزال في بورسودان.

١٨ - وفي تطور يثير قلقاً شديداً، تعرضت قافلة من ثلاث مركبات تجارية تنقل، من الأبيض إلى نيالا، حاويتين من حاويات العملية المختلطة تضمنان معدات مملوكة للوحدات، منها ذخائر وإمدادات غذائية من برنامج الأغذية العالمي، تعرضت للخطف على أيدي ٣٠ رجلاً مسلحاً مجهول الهوية يستقلون مركبتي لاند كروزر، وحدث ذلك في ٢٩ نيسان/أبريل قرب بلدة أبو كارينكا، على بعد ١٠٠ كلم شرق الضغين بجنوب دارفور. وقد أبلغت العملية المختلطة حكومة السودان بذلك على الفور وبدأت دوريات وبجثا جويًا عن الشاحنات والشحنات المفقودة. وتتواصل الجهود لاسترداد الشحنات على سبيل الأولوية لدى العملية المختلطة، ويتم إجراء بحث لمعرفة أسباب الحادث، بما في ذلك انعدام الحراسة.

١٩ - ولم يبدأ بعد نقل معدات سرية النقل المصرية برا من بورسودان إلى نبالا، وستصل معدات سرية المهندسين المصرية، التي هي في طريقها حاليا، إلى الفاشر في الأسابيع القادمة.

٢٠ - وطلبت قيادة العملية المختلطة مساعدة حكومة السودان في معالجة حالات التأخر في بورسودان، وتبسيط إجراءات التخليص الجمركي لشحنات العملية المختلطة، وكفالة الأمن على طول طرق النقل الرئيسية. ويتم معالجة مشكلات العملية المختلطة الصعبة في مجال النقل بزيادة النقل البري الداخلي والنقل الجوي للشحنات من الأبيض إلى الفاشر. ويرجح أن يتزايد الاعتماد على نقل الشحنات جوا في إطار الجهود العامة للتعجيل بالانتشار. وعلاوة على ذلك، تبحث العملية المختلطة إمكانية استغلال النقل بالسكك الحديدية من بورسودان إلى نبالا.

٢١ - وفيما يتعلق بالوظائف المدنية، يركز في التعيين حاليا على وظائف دعم العملية المختلطة والوظائف الفنية في الرتب العليا. وخلال الفترة المستعجلة، اختير مدير الاتصالات الإنسانية ومدير شؤون حقوق الإنسان وتوليا منصبيهما، كما فرغ من تعيين رئيس هيئة الموظفين المدنيين ومدير الإعلام وقطعت أشواط متقدمة لكفالة التعجيل بإرسالهما. وتواجه الجهود في مجال التعيين صعوبات حمة، إذ أن: ٤٠ موظفا دوليا اختيروا للتعيين في العملية المختلطة رفضوا العروض المقدمة لهم ولم يؤكد عدة مرشحين في قائمة التصفية اهتمامهم بإجراء مقابلة معهم بغرض شغلهم وظائف في العملية المختلطة، مشيرين إلى أسباب تتصل بالظروف المعيشية وظروف العمل القاسية في دارفور.

خطة الانتشار

٢٢ - زار فريق من إدارتي عمليات حفظ السلام والدعم الميداني يقوده الأمين العام المساعد السودان في الفترة من ١٠ إلى ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ ليحدد، بالتعاون مع العملية المختلطة، الخطوات التي ينبغي اتخاذها للتعجيل بانتشار العملية المختلطة. ووضع الفريق والعملية المختلطة خطة لتعزيز الانتشار تهدف إلى التوصل إلى نشر ٨٠ في المائة من القوام المأذون به للعملية المختلطة بحلول نهاية عام ٢٠٠٨. وهذا يعني نشر ١٥ ٣٠٠ من أصل ١٩ ٥٥٥ جنديا، و ٣ ٠١٨ من أصل ٣ ٧٧٢ ضابط شرطة، و ١٢ من أصل ١٩ وحدة شرطة مشكلة. ويقتضي تحقيق هذا الهدف على مستوى الانتشار ما يلي: (أ) يجب أن تتم عمليات تناوب كتائب المشاة العشر الحالية التي نشرت فعلاً في مراعاة لمعايير الأمم المتحدة من حيث القوام والمعدات؛ و (ب) يتعين أن تنتشر ست كتائب جديدة (اثنتان من إثيوبيا، واثنتان من مصر، وواحدة من السنغال، وواحدة من تايلند) وسريتان جديدتان (من نيبال) في عام ٢٠٠٨؛ و (ج) ينبغي أن تنتشر وحدات المساندة الحيوية قبل موسم الأمطار، بما فيها

وحدات المهندسين ووحدات النقل والوحدات اللوجستية متعددة المهام والوحدات الطبية؛ و (د) ينبغي نشر ١١ وحدة إضافية من وحدات الشرطة المشكلة في عام ٢٠٠٨.

٢٣ - وسيحتاج تحقيق هذا الهدف على مشكلات لوجستية ضخمة وسيقتضي زيادة كبيرة في ملاك موظفي العملية المختلطة وفي الهياكل الأساسية للاستقبال. وهناك أيضا حاجة ملحة إلى تعزيز القدرة الهندسية للعملية المختلطة. ولكفالة تحقيق ذلك في الوقت المناسب، من الأهمية بمكان تلقي مساعدة مباشرة من البلدان المساهمة بقوات، والجهات المانحة، وحكومة السودان.

٢٤ - وقد أجرت إدارة عمليات حفظ السلام فعلا اتصالا مع البلدان المعنية المساهمة بقوات عسكرية وبقوات شرطة وأبلغت حكومة السودان بالجوانب العامة للخطة، وخاصة ما يتعلق منها بالحاجة إلى تعزيز الهندسة. وستعقد إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني اجتماعا مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبقوات شرطة في الأسبوع القادم لعرض الخطة والتماس قدرات هندسية إضافية. ويهدف الاجتماع أيضا إلى كفالة التزام الدول الأعضاء بالمرونة فيما يتعلق بأماكن نشر أفرادها في جميع أنحاء منطقة العمليات التابعة للعملية المختلطة. وسيكرر أيضا تأكيد الحاجة الأساسية إلى نشر وحدات ذات قدرة على الاكتفاء الذاتي، وبخاصة أن الكتائب التي تم نشرها حديثا سترابط في مواقع وعرة للغاية لمدة ستة أشهر على الأقل.

٢٥ - وبالنظر إلى صعوبات النقل المشار إليها في الفقرات من ١٥ إلى ٢٠، فإن بلوغ أهداف الانتشار يتطلب من البلدان المساهمة بقوات عسكرية وقوات شرطة أن توافي إدارة عمليات حفظ السلام عاجلا بقوائم المعدات التي يتعين نقلها إلى منطقة العملية المختلطة. وسيكتسي استمرار المساعدة التي تقدمها حكومة السودان أهمية حيوية لنجاح تنفيذ الخطة، لا سيما المساعدة في إتاحة أراض لتوسيع المعسكرات للعملية المختلطة الحالية، وبناء معسكرات جديدة في صليحة وبرام وهبيلة وأم دخن؛ واتخاذ جميع ما يمكن من تدابير لكفالة النقل السريع والأمين لمعدات العملية المختلطة إلى دارفور.

٢٦ - ويتطلب إحراز التقدم في جعل العملية المختلطة تعمل بكامل قدرتها التشغيلية، والأهم من ذلك، في تمكينها من الاضطلاع بفعالية بالمهام التي أسندت إليها، أن تساهم الدول الأعضاء بالموارد الحيوية التي ما زالت العملية المختلطة تفتقر إليها، أي ثلاث طائرات عمودية متوسطة للخدمات، ووحدة استطلاع جوي، ووحدة للنقل المتوسط، ووحدة للنقل الثقيل، ووحدة لوجستيات متعددة المهام. وإذا كانت التحضيرات لما قبل نشر وحدة الطائرات العمودية التعبوية الخفيفة المقدمة من إثيوبيا جارية على قدم وساق، فإن العملية

المختلطة ما زالت بحاجة إلى أربع طائرات عمودية خفيفة إضافية لتلبية احتياجاتها التشغيلية. وفي الوقت نفسه، ما زالت هناك حاجة إلى القيام، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، بتحديد البلدان التي لديها القدرة على نشر وحدات الشرطة المشكلة السبع المتبقية من البلدان المساهمة بقوات شرطة.

الجوانب المتعلقة بدعم العملية المختلطة

٢٧ - انتهى من إبرام اتفاقات بشأن إتاحة الأراضي اللازمة لبناء معسكرات كبرى في الفاشر ونيالا وزالنجي والجنينة، فضلا عن معسكر للموظفين الفنيين في الجنينة. وستبذل جهود خلال الأسابيع القادمة لإيضاح المعلومات المتعلقة باستئجار وملكية الأراضي المخصصة لبناء ٣١ من المعسكرات التي تسلمتها العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور من العملية المختلطة الأفريقية في السودان، باعتبار أن هناك جهات عديدة تطالب بملكيته. ومن الأهمية بمكان تسوية هذه المسألة لتمكين العملية المختلطة من الشروع في الأشغال اللازمة لتوسيع المعسكرات.

٢٨ - وخلال الفترة المستعرضة، وُضع الجدول الزمني لتصفية العملية المختلطة الأفريقية في السودان، وتواصلت معاناة الأصول، وأنشئت آلية تنسيق للنظر في المطالبات بالأراضي وغيرها من مطالبات الأطراف الثالثة. ومن المتوقع أن يكتمل تسليم معدات العملية المختلطة الأفريقية السابقة في السودان وأصولها إلى العملية المختلطة في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. غير أن من المرجح أن تتواصل عمليات أخرى لتصفية العملية المختلطة الأفريقية، مثل المسائل المتعلقة بالأراضي والمطالبات، بعد التاريخ المذكور.

٢٩ - ويجري حاليا تقييم المعسكرات الإحدى والثلاثين التابعة للعملية المختلطة الأفريقية السابقة في السودان من أجل الوقوف على حالتها العامة وما يلزم لجعلها في مستوى معايير الأمم المتحدة. ومن المتوقع تقديم تقرير عن نتائج التقييم بحلول منتصف شهر أيار/مايو. وإضافة إلى ذلك، حددت شرطة العملية المختلطة إلى جانب مهندسين الاحتياجات من الأصول والمواد اللازمة لبناء ٨٢ مركزا لخبز الخبز المجتمعات المحلية والإنفاق عليها، ويجري حاليا جمع تلك الأصول والمواد. وستكون تلك المراكز مكاتب أفراد الشرطة التابعة للعملية المختلطة العاملين داخل مخيمات المشردين داخليا أو في المناطق المتاخمة لها.

٣٠ - وما زال الإمداد بالمياه مسألة حيوية بالنسبة للعملية المختلطة، حيث تتواصل الجهود الحثيثة لإيجاد مصادر إمدادات إضافية بالتعاون مع الهيئة الحضرية لإدارة المياه في الفاشر. وشُرع في مد أنبوب طوله ٢,٥ كيلومتر وقطره ٤ بوصات إلى المكان المقترح لإقامة المعسكرات الكبرى في الفاشر. كما بدأت مفاوضات لشراء أراضٍ بالمواقع التي يحتمل أن

تحفر فيها آبار وعملية الشراء المتعلقة بعمليات الحفر تلك. ويجري تنفيذ استراتيجيات تحسين إدارة المياه في جميع المعسكرات القائمة، واكتملت نسبة ٩٠ في المائة من برنامج استصلاح مياه الفضلات لزمزم.

٣١ - وتتوقع العملية المختلطة إنحاز الأشغال في مواقع الطائرات العمودية. بمطاري نيالا والجنينة قبل بدء موسم الأمطار في تموز/يوليه.

خامسا - العمليات التي تضطلع بها العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

٣٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، زادت العملية المختلطة أنشطة الدوريات والتحقيقات التي تقوم بها زيادة كبيرة، بما فيها الدوريات المشتركة للقوات العسكرية وقوات الشرطة في الممر الشمالي لغرب دارفور، حيث شُردت أعداد كبيرة من المدنيين خلال القتال الذي دار في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٨. وتمثلت هذه الأنشطة، حتى ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، في تسيير ٤٧٦ دورية لبناء الثقة في ٧٣٨ قرية بجميع أنحاء ولايات دارفور الثلاث، و ١١٣ دورية للحراسة، و ٤٤ دورية إدارية، و ١٨ دورية للتحقيق، وتوفير أمن القوافل عند الطلب.

٣٣ - وفي منتصف نيسان/أبريل، بدأت أول عملية تناوب للقوات منذ نقل السلطة من العملية المختلطة الأفريقية في السودان إلى العملية المختلطة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وسيزداد الضغط على القدرات التشغيلية للعملية المختلطة وهي قدرات مستغلة بالفعل إلى أقصى حد، بسبب عملية تناوب حوالي نصف القوة على مدى الشهرين أو الثلاثة أشهر المقبلة، بالاقتران مع توفير المساعدة اللازمة لتسيير انتشار الوحدات الجديدة.

٣٤ - وشرعت شرطة العملية المختلطة في المرحلة الثانية لخطّة من ثلاث مراحل للدوريات الخاصة بمخيمات المشردين داخليا، بتمديد فترة دورياتها اليومية من الثامنة صباحا إلى الثامنة مساء، لتغطية الفترة من الثامنة صباحا إلى منتصف الليل. ويعمل مفوض الشرطة على تنفيذ جدول زمني لتسيير الدوريات على مدار الساعة بحلول تموز/يوليه. وفي القطاع الجنوبي، تلقى ٢٧٧ متطوعا من ستة مخيمات للمشردين داخليا تدريبا أساسيا على خفارة المجتمعات المحلية، وهم يعملون حاليا بالشراكة مع الشرطة السودانية المحلية للمساعدة في الحفاظ على القانون والنظام في المخيمات. وتنفذ هذه المبادرات بالموازاة مع جهود شرطة العملية المختلطة من أجل التدريب الأساسي للشرطة المحلية على قضايا حقوق الإنسان والقضايا الجنسانية.

٣٥ - وواصلت العملية المختلطة مواجهة عقبات أمام حرية تنقلها، على الرغم من الحق الصريح في حرية التنقل المنصوص عليه في اتفاق مركز القوات المؤرخ ٩ شباط/فبراير. ففي ٢٧ آذار/مارس، على سبيل المثال، أوقفت قوات تابعة للعملية المختلطة، متمركزة في سورتوني، عند نقطة تفتيش أقامتتها حركة/جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد وأبلغت بأنه يلزم إعطاء مهلة ٢٤ ساعة قبل الدخول إلى جميع المناطق الخاضعة لسيطرة هذه الجماعة. وفي ١٠ نيسان/أبريل، هاجم مسلحون مجهولون دورية شرطة تابعة للعملية المختلطة على بعد كيلومترين تقريبا شمال مخيم زمزم للمشردين داخليا. ونتيجة للهجوم، أصيب ضابط شرطة بجروح واستولى المهاجمون على مركبتين للعملية المختلطة. وقد استعادت السلطات السودانية إحدى المركبتين لكن الأخرى ما زالت مفقودة.

٣٦ - ومن أجل التصدي لهذه التحديات الأمنية، يعقد كبار القادة اجتماعات شهرية مع ممثلي حكومة السودان في الخرطوم. وتعد أيضا اجتماعات أمنية أسبوعية بين العملية ومسؤولين من حكومة السودان في مقار القطاعات الثلاثة. وتحقيقا لنفس الغرض، تسعى العملية المختلطة إلى إقامة اتصالات منتظمة مع حركات التمرد أيضا.

٣٧ - وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كانت العملية المختلطة قد بدأت، بالتعاون مع شركاء محليين وجامعات والفريق القطري للأمم المتحدة ووكالات دولية، تنفيذ أكثر من ٥٠ مشروعا من المشاريع ذات الأثر السريع، بقيمة إجمالية تزيد على مليون دولار.

سادسا - العملية السياسية

٣٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يحقق أي تقدم يذكر نحو إجراء مفاوضات فنية رسمية. وما زال الافتقار إلى الإرادة السياسية لدى الأطراف، وكذلك تردّي الوضع الأمني في المنطقة، أهم العقبات أمام المضي قدما في العملية.

٣٩ - وفي ٣١ آذار/مارس و ١ نيسان/أبريل، عقدت العملية المختلطة حلقة دراسية بالفاشر بمشاركة كبار موظفي العملية المختلطة، والشؤون المدنية، وممثلي اللجنة التحضيرية لعملية الحوار والتشاور بين أهالي دارفور، وفريق دعم الوساطة المشترك، لاستعراض حالة اتفاق سلام دارفور فيما يتصل بولاية العملية المختلطة. ووافقت العملية المختلطة على العمل مع الأطراف من أجل إعادة هيكلة لجنة وقف إطلاق النار، وستدعو، لهذا الغرض، إلى عقد اللجنة المشتركة كأولوية ملحة.

٤٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل يان إلياسون وسليم أحمد سليم، المبعوثان الخاصان للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وفريق دعم الوساطة المشترك، التحاور مع

الأطراف بشأن الأعمال التحضيرية لإجراء مفاوضات فنية. وأوفد المبعوثان الخاصان في زيارتين إلى السودان في نيسان/أبريل. وفي معرض مشاورتهما، حثا الأطراف على وقف جميع أعمال القتال، واتخاذ خطوات ملموسة نحو تحسين الحالة الأمنية في دارفور، وتكثيف أعمالها التحضيرية للدخول في محادثات.

٤١ - وفي ٨ نيسان/أبريل، صدر في جوبا عن الجماعات الخمس التي كانت قد اتحدت تحت راية جبهة المقاومة المتحدة في كانون الأول/ديسمبر (جبهة القوى الثورية المتحدة، وجيش تحرير السودان/فصيل خميس، وجيش تحرير السودان - فصيل بخيت/شوقار، والحركة الوطنية للإصلاح والتنمية، والقيادة الجماعية لحركة العدل والمساواة) إعلان رسمي بشأن هيكلها القيادي تحت زعامة بحر إدريس أبو قرده (القيادة الجماعية لحركة العدل والمساواة). وجبهة المقاومة المتحدة واحدة من تجمعات الحركات الرئيسية الخمس غير الموقعة على اتفاق السلام، إلى جانب حركة العدل والمساواة/فصيل خليل إبراهيم، وحركة/جيش تحرير السودان - فصيل عبد الشافي، وحركة تحرير السودان/الوحدة وحركة/جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد.

٤٢ - وازداد تفاعل العملية المختلطة، إلى جانب فريق دعم الوساطة المشترك، مع منظمات المجتمع المدني، والتنظيمات النسائية، والزعماء التقليديين، والفكرين وقادة المشردين داخليا. وفي الولايات الثلاث جميعها، يسرت العملية المختلطة عقد اجتماعات منتظمة لأهالي دارفور من أجل تعزيز مشاركة المجتمع المدني في عملية السلام.

٤٣ - وشُرع في خامس تعداد وطني للسكان في السودان في ٢٢ نيسان/أبريل. وفي ضوء الموقف العلني لبعض قادة مخيمات المشردين داخليا، لم يحاول العدادون دخول تلك المخيمات، بما فيها أبو شوك وكلمة وخمسة دغاية والحصاحيصا والحمادية.

سابعاً - الجوانب المالية

٤٤ - أذنت الجمعية العامة للأمم العام، في قرارها ٢٢/٢٣٢، بإنشاء حساب خاص للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور واعتمدت مبلغاً قدره ٢٧٥,٧ مليون دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أي ما يعادل ١٠٦,٣ ملايين دولار شهرياً، لإنشاء العملية المختلطة.

٤٥ - وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨، بلغت الاشتراكات المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص للعملية المختلطة حوالي ٦٩١,٣ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في التاريخ نفسه ٤٥٩,١ مليون دولار.

٤٦ - ووفقا للفقرة ٥ (أ) من قرار مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧)، سُددت تكاليف القوات بالنسبة لأفراد الوحدات الذين تم نشرهم في العملية المختلطة الأفريقية في السودان للفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

ثامنا - ملاحظات

٤٧ - أشعر بخيبة أمل كبيرة إزاء استمرار الأطراف في اللجوء إلى العنف وبالتالي إطالة أمد النزاع في دارفور. ذلك أن الأنشطة العسكرية المتواصلة للمجموعات المتمردة والأعمال الانتقامية للحكومة والمليشيات المتحالفة معها تؤدي بحياة المدنيين، وتحد من العمليات الإنسانية، وتعيق بشدة الجهود الرامية إلى المضي قدما نحو تسوية النزاع عن طريق التفاوض، كما تمثل تحديا جوهريا أمام العملية المختلطة، التي ليست قوة لحفظ السلام معدة للانتشار أو العمل في منطقة حرب. وبسبب أعمال العنف في غرب وشمال دارفور، قُيدت حرية تنقل العملية المختلطة مما يمثل انتهاكا لاتفاق مركز القوات.

٤٨ - وأشعر أيضا بقلق بالغ إزاء الوضع الأمني في منطقة الحدود بين تشاد والسودان. وأدعو حكومتي البلدين إلى تنفيذ اتفاق دكاك دون إبطاء وإعادة الأمن والنظام إلى المنطقة الحدودية.

٤٩ - ومما لا شك فيه أن تعزيز وجود العملية المختلطة يخدم مصلحة جميع الأطراف التي ترغب في جلب الاستقرار إلى دارفور. ويتطلب تعزيز العملية المختلطة وتحقيق أهداف انتشارها في عام ٢٠٠٨ أن تتخذ البلدان المساهمة بقوات والجهات المانحة وحكومة السودان إجراءات فورية.

٥٠ - وأود أن أكرر الإعراب، باسم المجتمع الدولي، عن تقديري العميق للبلدان المساهمة بقوات لنشرها في دارفور في صفوف قوات العملية المختلطة، على الخدمة التي تؤديها وعلى شجاعتها. وأحث الجهات المانحة على مواصلة جهودها من أجل مساعدة تلك البلدان على تنفيذ الجدول الزمني لتناوب القوات وتحقيق مستويات الأمم المتحدة من حيث قوام القوات والمعدات في الشهرين أو الثلاثة أشهر المقبلة. وأكرر توجيه ندائي إلى جميع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وقوات شرطة جديدة إلى القيام فورا بتقديم قوائم معدتها الرئيسية الخاصة بجميع الوحدات المقرر نشرها في عام ٢٠٠٨، ليتسنى الشروع في ترتيبات النشر المعقدة المتعلقة بهذه المعدات قبل موسم الأمطار. وسنعتد أيضا على حكومة السودان في أداء دور فاعل لتيسير هذه الجهود، بطرق من بينها إتاحة الأراضي لبناء معسكرات عليها وتوفير الأمن على طول طرق النقل.

٥١ - وينبغي أن يقترن نشر قوات إضافية بإيجاد حلول بخصوص الموارد الحيوية التي تفتقر إليها العملية المختلطة. وأدعو الدول الأعضاء مجدداً إلى الإسهام بموارد النقل والطيران التي تكتسي أهمية حيوية في مضاعفة فعالية العملية المختلطة.

٥٢ - وستتولى العملية المختلطة، بعد انتشارها بالكامل، طائفة واسعة من المسؤوليات، أهمها حماية المدنيين. غير أن العملية المختلطة لا يمكن أن تكون بديلاً عن المشاركة السياسية. ذلك أن المضي قدماً في المسار السياسي مهم للغاية في إحلال السلام والأمن مجدداً في دارفور. والحوار السياسي هو الطريقة الوحيدة التي ستمكن الأطراف من التوصل إلى حل عملي ودائم وشامل للأزمة، وتكتسي جهود العملية المختلطة والمبعوثين الخاصين من أجل تيسير وقف أعمال القتال أهمية حيوية في هذا الصدد. وعلى جميع الأطراف أن تعود إلى طاولة المفاوضات للبرهنة على جدتها بشأن إنهاء معاناة شعبها الطويلة الأمد، وحتى يتسنى لها التمثيل والمشاركة في العملية السياسية بالسودان.

٥٣ - ولتعزيز الوساطة المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، أعمل حالياً مع رئيس الاتحاد الأفريقي لتعيين كبير وسطاء مشترك بأسرع ما يمكن، يكون مقره الدائم في السودان. وفي الوقت نفسه، يتعين على جميع الدول الأعضاء النظر في الضمانات والحوافز التي يمكن لها تقديمها إلى الأطراف لوقف قتالها وجعلها تشعر بالثقة وهي تنضم إلى محادثات السلام. ومن أجل استئناف الحوار في دارفور وإحلال الأمن فيها من جديد، يجب على المجتمع الدولي أن يبعث إشارة واضحة ومنسقة إلى كل من الحكومة ومجموعات المتمردين، مفادها أنه ينبغي القيام على الفور بإنهاء العنف وحالة الإفلات من العقاب.